ولا فيها وجهان الرفع وهو الراجح والنصب وهو المرجوح وسيأتي
وجههما في فصل الاعراب وينبغي ان ينون الاه اكراما لاسم سيدنا ومولانا
محمد صلى الله عليه وسلم ويدغم تنوينه في الراء واما اعراب هذه الكلمة
فقد علمت انها قد احتوت على صدر وعجز فعجزها ظاهر الاعراب اذ
هو جملة من مبتدا وخبر ومضاف اليه واما صدرها فلا فيها نافية والاه
مبني معها لتضمنه معنى من اذ التقدير لا من اله ولهذا كانت نصا في
العموم كانه نفى كل اله غيره جل وعز من صنم وما يقدر منها الى ما لا نهاية له
مما يقدر وقيل بني الاسم معها للتركيب وذهب الزجاج الى ان اسمها
معرب منصوب بها واذا فرعنا على المشهور من البناء فموضع الاسم نصب
بلا العاملة عمل ان والمجموع من لا اله في موضع رفع بالابتداء والخبر
المقدر هو لهذا المبتدا ولم تعمل فيه لا عند سيبويه وقال الاخفش
لا هي العاملة فيه قال الدماميني في تعليقته على المغني قد تكلم الفاضل
محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على اعراب هذه الكلمة
الشريفة اورده بجملته وان كان فيه طول لاشتماله على فوائد قال قال
اهل العلم ان الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع وهو الكثير ما ياتي في
القرءان العزيز وغيره وقد ينصب اما اذا ارتفع فالاقوال فيه للناس
على اختلاف اعرابهم خمسة منها قولان معتبران وثلاثة لا معول على
شيء منها القولان المعتبران فان يكون رفعه على البدلية او ان يكون على
الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على الألسنة المعربة
وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل ان واكثر
ما يجزم

ما يجزم به الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله وهذا الكلام منه يدل على
ان رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية وحينئذ يتعين ان يكون على البدلية
ثم الاقرب ان يكون البدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر وقد قيل انه بدل
من اسم لا باعتبار محل الابتداء يعني باعتبار رفع الاسم بعد دخول لا و
انما كان القول بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال من الاقرب اولى من
الابعد ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار
اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستتر في الخبر كان البدل فيه نظير البدل
في نحو ما قام احد الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار اللفظ وان كان من
الاسم كان البدل فيه نظير البدل في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل في المسئلتين
باعتبار المحل وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا اما في نحو ما قام احد
الا زيد فمن جهتين احدهما انه بدل بعض وليس ثم ضمير يعود على المبدل
منه الثانية ان بينهما مخالفة فان البدل موجب والمبدل منه منفي وقد
اجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا قرينة مفهمة
ان الثاني قد كان يتناوله الاول والمعلوم انه بعضه فلا يحتاج فيه الى رابط
بخلاف نحو قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل
وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع البدلية لان مذهب البدل ان يجعل
الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقال ابن الضايع اذا قلت ما قام احد
الا زيد فالا زيد هو البدل وهو الذي يقع في موضع احد فليس زيد وحده
بدلا من احد قال وانما الا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد
بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل في الاستثناء اشبه

Copyright © King Saud University